هل استعانت قوات «الأحمر» بالقاعدة ضد قوات المقاومة الجنوبية؟

«الأمناء» نقلا عن DW

بعد كمين السبت (24 أغسطس/ آب 2019) الذي أسفر عن مقتل وجرح عدد من أفراد قوات «الحزام الأمني» في أبين جنوب شرق اليمن، تضاربت الأنباء حول ما إذا كان «الجيش الوطني» اليمني، التابع لحكومة الشرعية المدعومة من السعودية، هو المسؤول عن هذا الكمين أم تنظيم «أنصار الشريعة» المرتبط بتنظيم القاعدة الإرهابي.

ويشهد جنوب اليمن منذ بداية أغسطس معارك بين القوات الحكومية، الواقعة تحت سيطرة علي محسن الأحمر، نائب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وأرفع شخصية عسكرية، وقوات «الحزام الأمني» التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي سيطر على عدة مرافق رئاسية وعسكرية في العاصمة المؤقتة عدن، ويسعى للانفصال بدولةٍ الجنوب عن الحكومة المعترف بها دوليا .

وكانت القوات الحكومية قد أعلنت الجمعة أنها بسطت سيطرتها على مدينة عتق، مركز محافظة شبوة، في ضربة للمجلس الانتقالي، المدعوم من الإمارات.

وبعد الأنباء المتواردة عن الكمين في شبوة، أعلن ياسر الحسني، الصحفي في مكتب الرئيس اليمني هادي، على حسابه في موقع «تويتر» عن مسؤولية الجيش الوطني عن كمين أبين.

إلا أن تنظيم «أنصار الشريعة»، وهو عبارة عن تكتل من الفصائل والتنظيمات من بينها تنظيم القاعدة، أعلن في وقت متأخر مساء السبت على أحد المواقع الإعلامية التابعة له عن مسؤوليته عن الكمين، مضيفاً أن الكمين استهدف «طقمين لقوات الحزام الأمني التابعة للإمارات في منطقة مودية بأبين، أسفر عن سقوط قتلى وجرحى».

ورغم هذا التضارب في تبني المسؤولية، تنفي الحكومة اليمنية بشدة الاتهامات التي تربطها بـ«أنصار الشريعة»، وتؤكد أن لا أساس لها.

هل فتح «الأحمر» باب اليمن للقاعدة؟

في خضم المعارك الجارية بين المجلس الانتقالي والقوات الحكومية، يطفو على السطح اسم علي محسن الأحمر، نائب الرئيس هادي والذي يحمل رتبة فريق ركن ونادر الظهور إعلاميا، ويضعه عدد من المواقع الإعلامية اليمنية على رأس هرم قيادة قوات الجيش الوطني التابع لحكومة عبد ربه منصور هادي.

وتحمل مصادر في المجلس الانتقالي الأحمر مسؤولية التصعيد في محافظة شبوة، وذلك بسبب مخاوف من تحييده سياسياً فيما لو تمكن المجلس – الذي تدعمه الإمارات ويسعى لإعادة استقلال اليمن الجنوبي كدولة منفصلة – من حسم الصراع لصالحه، لاسيما مع وجود وفد له يجري مباحثات في جدة بالسعودية برئاسة عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس.

هذا وكان مقال كتبه الباحث لدى معهد دول الخليج العربية في واشنطن، بيتر ساليسبري، عام 2017 قد أشار إلى اتهامات بحق علي محسن الأحمر بإتاحة تربة خصبة للمجموعات والفصائل التي تحولت فيما بعد إلى ما يعرف بـ«تنظيم القاعدة في جزيرة العرب»، وهو فرع القاعدة في اليمن، لاسيما للاستعانة بمقاتلي التنظيم ضد حركة ماتدعي«أنصار الله» الشيعية، المعروفة إعلامياً بالحوثيين.

كما أشارت مصادر إلى رسائل تبادلها الأحمر مع زعيم القاعدة في اليمن آنذاك، قاسم الريمي، طلب فيها منه تكثيف تواجد القاعدة لمواجهة الحوثيين والجيش اليمني، الذي كان آنذاك تحت إمرة الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، خيانة، في مقابل تقديم الدعم المالي اللازم للتنظيم.

وبحسب ذات المصادر، فإن كمين أبين يوم السبت وتضارب الإعلان عن المسؤولية قد يشكل دليلاً على عودة «تحالف المصالح» بين الأحمر والقاعدة في اليمن، سواءً كان ذلك بعلم حكومة هادي أم بدونه .

فساد حكومة الشرعية..

أرقام تجاوزت المليارات ومطالبات بالمحاسبة ووقف العبث بالمال العام

عدن «الأمناء» خاص:

لم تكتف الحكومة الشرعية بخذلان التحالف العربي بقيادةَ المملكة العربية السعودية عسكريا وسياسيا؛ فعمدت إلى استنزافه ماليا عبر افتعال الأزمات في المناطق المحررة ونهب المال العام .

عملت الشرعية على إطالة أمد الحرب باعتبارها المستفيد الأكبر من ذلك؛ ثبت بالأدلة تنسيق مسؤولين ووزراء فيها مع الجماعة الحوثية المسنودة من إيران.

وصل إجمالي الدين العام خارجيا وداخليا إلى أكثر من 25.6 مليار دولار عام 2017، بعد أن كانت المديونية العامة لليمن قبل تسعة أعوام من الآن في حدود 10.5 مليارات دولار، حسب موقع إيكونوميست.

لم تطبق الحكومة الشرعية منذ تشكيلها سياسة تقشفية في نفقات طواقمها وصرفيات مسؤوليها الباذخة.

تورط عدد من مسولي الحكومة الشرعية في بيع مشتقات نفطية خارج إطار مؤسسات الدولة الرسمية .

التعاقد مع شركات طاقة وهمية لنهب مليارات من عائدات الكهرباء .

بيع النفط من المنشآت النفطية العاملة في كل من مأرب شبوة وحضرموت .

صفقات بيع العملة وتبعاتها انهيار العملة المحلية .

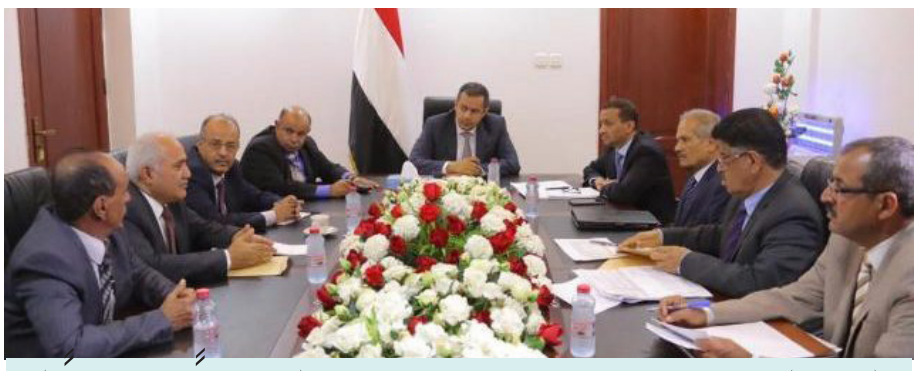

(٢٥,٦) مليار دولار ديون عام ٢٠١٧م (خارجيًا وداخليًا)

سرقة ملايين الدولارات من خلال كشوفات بأسماء جنود وهميين في ألوية تابعة للحكومة الشرعية .

أرقام ووثائق

توظيف قرابة 350 شخصا في مركز الرياض ومركز جدة؛ أغلبهم من أبناء المسئولين في الحكومة الشرعية وبرواتب تراوحت ما بين 5500 ريال سعودي للموظف العادي شهريا و بين 7000 إلى 11000 ريال سعودي للمختصين ومشرفي اللجان.

وزير الكهرباء الأكوع وينتمي لحزب التجمع اليمني للإصلاح جناح الإخوان المسلمين في اليمن قال إن وزارته :"تدفع (مليون ونصف المليون دولار يومياً) لشراء مادة الديزل المشغلة لمولدات كهرباء عدن خلال اليوم الواحد فقط – أي ما يعادل (45 مليون دولار) قيمة الوقود في الشهر، ما يعادل 21 مليار و 600 مليون ريال يمني وذلك لتشغيل الكهرباء في عدن لمدة 420 ساعة فقط خلال الشهر ، بينما تصل عدد ساعات الانقطاع إلى ساعة 300 في الشهر الواحد! .

مكاشفة!

صرف وزير الداخلية أحمد الميسري ما قيمته 3 مليار ريال من البنك المركزي في عدن تحت بند مجهود حربيّ .

سلم وزير الداخلية قيادي القاعدة مبلغ 150 مليون دولار لشراء صواريخ حراريةٍ لاستخدامها في التصدي لقوات المجلس الانتقاليّ .

تصرف الحكومة اليمنية ما مقداره خمسة مليون ريال يمني يوميا لشراء مياه معدنية للمسؤلين في قصر معاشيق .

صرفت الحكومة الشرعية مبلغ وقدره 500 مليون ريال سعودي تحت بند صيانة طائرة الرئيس هادي وتبين لاحقا عدم وجود أي صيانة للطائرة .

صرف مدير مكتب الرئيس هادي عبد الله العليمي 800 مليون ريال تحت بند دعم إعلامي للحكومة الشرعية .

2 مليون ريال تصرف شهريًا لأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي في عدن لم يعد له أيّ مهام فعلية، بخلاف الرواتب

500 ألف ريال تصرف تحت بند مكافآت شهرية للعاملين في مكتب رئيس الوزراء خلاف الرواتب .

400 مليون ريال نفقات الباب الثاني و300 مليون ريال نفقات الباب الثالث 290 مليون ريال تصرف هذه المبالغ شهريًا كنفقات خاصة في مكتب رئاسة الوزراء في عدن .

180 مليون ريال تصرف شهريا باسم المخصص الشهري للأمانة العامة لرئاسة الجمهورية " لم يعد له وجود فعلي على الأرض".